

فان استبرأ بها فاستبرأ بها لم يجب استبرأ ثان وكذا لو انا
 واستبرأها غير ما لم يجب ذلك في استحلال وطبها
 الحامل **الفصل السابع** في الواجب وفيه مسائل **الاول**
 لا يجوز لمن طلق رجعا ان يخرج الزوجة من بيته الا
 ان ياتي بها حية وهي ان تفعل ما يجب به الحد فخرج
 لانته وادى ما يخرج به ان تؤذي اهله ويخرج عليها
 المخرج خرجت بعد انصاف الليل وعادت قبل
 المخرج لا يخرج في حجة مندوبة الا اذنه ويخرج في غيرها
 ان لم ياذن وكذا فيما تضطر اليه ولا وصله لها الا
 المخرج ويخرج في العدة البينة اي ثبوت **الثانية**
 نة الرجعية لا رية في زمان العدة وكسوتها و
 سكنها وما فيها مما مسلمة كانت او ذمية اما الامت
 فان ارسلها مولاها ليلا ونهارا فلها النفقة والسكنى
 وجود التمكين التام ولو منحها ليلا او نهارا فلا
 عدم التمكين ولا نفقة البين ولا سكنى الا ان تكون
 حاملا فلها النفقة والسكنى حتى تضع وينتبع
 مع الوطى بالثبته وهل تثبت النفقة لو كانت حاملا
 قال الشيخ نعم وفيه اشكال يشان يوم احتضرت
 النفقة المطلقة الحامل دون غيرها من البائت

لا مال له تضطر
 ولو اضطررت
 الى المخرج م

ولو كانت حاملا اعتدت باعد الاجلين ولو كان
 ام ولد لولاها كانت عدتها اربعة عشر ولو طلمها الا
 رجعية ثم مات وهي في العدة استأنفت للوفاء
 الحن ولو لم تكن ام ولد استأنفت للوفاء على الامة
 ولو كان الطلاق بائنا تمت عدت الطلاق حسب
 مات زوج الامم ثم اعتقت تمت عد الحن تعليقا
 بجانب المحرمة ولو كان المولى يطأها ثم ذرها اعتدت
 وفاته باربعة اشهر وعشرة ايام ولو اعنتها في حرم
 اعتدت ثلثة افر وكل من يجب استبرأه اذا
 بالبيع يجب استبرأه ولو ملكت بعين من استغنى
 او صلح او ميراث او غير ذلك ومن يسقط استبرأه
 هناك يسقط في الاقسام الاخر ولو كان لانسان
 فاستأنف بطل نكاحه وحل وطبها من غير استبرأ ولو
 اتباع المملوك امة واستبرأه كفى ذلك في حق المولى
 لو اراد وطبها واذا كانت لانسان امة حرم عليه ذلك
 فان انصحت المكاتب حلت ولا يجب الاستبرأ وكذا لو
 ارتد المولى او المملوك ثم عاد المريد يجب الاستبرأ ولو
 طلقت الامم بعد الذخول لم يجب المولى الوطى الا بعد
 الاعتدال وتكفي العدة عن الاستبرأ ولو اصابه

استبرأه

ولو ذر

فاستبرأها